ثوراتنا علىٰ غرار النموذج الغربي في التحول الديمقراطي الذي وضعه الناتو والاتحاد الأوربي شرطًا لقبول دول شرق أوروبا في مؤسسات الأمن الأوربي ما بعد الحرب الباردة، كما وضعته الولايات المتحدة شرطـًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟ إذن، ماذا ستكون المشروطية التي ستضعها الدول الكبرىٰ أمام عمليات بناء الديمقراطية في مصر وتونس، وعمليات استكمال الثورات « **المتعثرة** » في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين؟ وهل تقدم القوىٰ الإقليمية في الجوار الحضاري فرصًا، أم تواجه قيود بدورها؟ وهل ستضع شروط كما وضعت الولايات المتحدة شروطًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟

النظام الدولي السائد نمط التدخل، والأدوات

لابد من الاعتراف، بأنه كان لثورة تونس، دورًا ملهمًا لشباب ثورة مصر ولبقية شعبها، وبأنه كان لثورة مصر ثقلا

أكبر في التأثير علىٰ تعاقب وتزامن الاحتجاجات الشعبية الضخمة واندلاع الثورات في ليبيا، اليمن، والبحرين وسوريا والمظاهرات في الجزائر والمغرب والأردن، وفي حين دخلت مصر وتونس في مراحل انتقالية لبناء نظم جديدة تواجه تحديات مهمة، وفي حين توقفت المظاهرات بصفة عامة في الدول الثلاث الأخيرة استمرت الثورات في الدول الأربع الأولىٰ، بدون نجاح سريع، في إسقاط رؤوس النظم.

وفي حين تم احتواء «**الثورة**» في البحرين ظلت الثورة في اليمن وليبيا وسوريا تأخذ أبعادًا متصاعدة، وفي حين تم التدخل العسكري في ليبيا سريعًا، وجرىٰ احتواء الثورة في اليمن بالمبادرات الدبلوماسية الخليجية –الأمريكية المتعثرة، تصاعدت الثورة في سوريا إلىٰ مرحلة الحرب الأهلية بعد أن تدعمت المقاومة العسكرية ضد انتهاكات واعتداءات النظام البعثي لبشار الأسد.

وبالتالي، فإن الاقتراب النظمي الدولي من الثورات العربية، يفترض الأخذ في الاعتبار هذه الصورة المركبة، بل

لعلنا في حاجة ابتداءً للسؤال: إذا كانت ثورتي مصر وتونس قد فاجأتا القوىٰ الكبرىٰ، فهل استعدوا لما قد يستجد بحيث إن الحالات التالية -التي تعثرت ولم تنجح سريعًا رغم بسالتها وصمودها- يرجع تعثرها إلىٰ عامل عدم المفاجأة بها من الخارج، وإلىٰ ما قد تكون تعرضت له من تقييد؟ ناهيك بالطبع عن الاختلافات الهيكلية في بنية دول هذه الثورات.

حقيقةً، لابد من الاعتراف بأن بنية النظم الاستبدادية وإن تشابهت وزاد غيها، فلقد ظل بينها اختلافات إلىٰ جانب اختلافات البنىٰ الاجتماعية والاقتصادية، بحيث إن هذه الاختلافات يمكن أن تفسر جانب من اختلاف مآلات الحالات الثورية العربية حتىٰ الآن، (**نجاح أو تعثر أو توقف**).

إلا أنه لابد **علىٰ جانب آخر** ، أن نبحث فيما كان للنظام الدولي من تأثير تقييدي وضاغط، سواء تجاه حالتي مصر وتونس، أو سواء تجاه الحالات الأخرىٰ، التي تم احتواؤها أو مازالت مستعصية حتىٰ الآن.

إن الاقتراب النظمي الكلي لمناقشة الأبعاد السابقة إنما

ينطلق من افتراض أساس للدراسة (**ينبني علىٰ القراءة النظرية والخبرات التاريخية –كما سبق التوضيح**) وهو أن نمط الثورات في المنطقة وهو نمط جديد، من حيث القيادة والمسار والأدوات، وضد نظم مستبدة طالما تحالفت مع المشروع الغربي تجاه المنطقة، هذا النمط لابد وأن يتعرض لاحتواء وتقييد للتأثير علىٰ أهدافه النهائية، وهو الأمر الذي يضع علىٰ المحك العلاقة بين المصالح الغربية وبين منظومة القيم التي ترفع شعارها القوىٰ الغربية والتي تستدعيها الشعوب الثائرة، وخاصةً في ظل الصعود الإسلامي الذي تشهده الثورات.

ومناقشة هذا الافتراض من اقتراب نظمي دولي يقتضي أولا الإشارة إلىٰ دلالة هيكل النظام الدولي الحالي علىٰ مواقف القوىٰ الكبرىٰ تجاه الثورات.

فمن الملاحظ أن الصين وروسيا هما الحاضران الغائبان في الثورتين المصرية والتونسية. وكان المبعوث الروسي واحد من اثنين زارا الرئيس مبارك خلال الثورة، والثاني كان وزير خارجية الإمارات، وفي حين ظلت الصين محافظة علىٰ المراقبة عن بعد إلا أن روسيا اعترضت علىٰ التدخل

العسكري للناتو في ليبيا وتصدت للاتجاه لنقل قضية سوريا إلىٰ مجلس الأمن. فاعترضت علىٰ أي تدخل خارجي، وساندت بكل الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية نظام الأسد في قمعه للثورة ضده.

ويظل الضوء مركزًا علىٰ الولايات المتحدة والقوىٰ الأوروبية فرادىٰ أو بصورة جماعية علىٰ صعيد الاتحاد الأوربي. فهما الأكثر تخطيطًا وحركة تجاه « **الثورات العربية**». ومن ثم، فإن أول دلائل الاقتراب النظمي الدولي من الثورات هو كيفية تأثير التعددية المقيدة –ولا أقول الأحادية القطبية– علىٰ فرص الثورات العربية وعلىٰ القيود والضغوط التي تواجهها.

وبهذا الصدد، لا نستطيع إلا أن نرسم خريطة سريعة للتوجهات الخارجية نحو الثورات مع التوقف بقدر من التفصيل كلما أمكن عند نموذج الثورة المصرية. فهي تمثل القلب والمركز في مستقبل ثورات المنطقة، وهي موضع تخطيط مركب متعدد المستويات تتبدىٰ ملامح صورته وتتجمع خيوطه من واقع المراقبة المتراكمة، عبر المرحلة

الانتقالية.

وانطلاقًا من الاقتراب النظمي الدولي للثورات، وليس السياسات الخارجية للقوىٰ الكبرىٰ تجاه الثورات، يمكن تسجيل **الأبعاد والملامح التالية:**

(أ) قبل وبعد نجاح ثورتي مصر وتونس في إسقاط رؤوس النظام (مداخل القوة الناعمة تجاه مسار الإصلاح أو التغيير الداخلي)

القوىٰ الكبرىٰ الغربية، لم تكف منذ أكثر من عقد عن حديث « **الإصلاح السياسي التدرجي السلمي** » في الدول العربية، وإن تنوعت وتعددت الأدوات، إلا أنها لم تخف أمرين: مساندة النظم الاستبدادية العربية الحليفة والقبول بما توظفه من فزاعات الإسلام السياسي وإرهاب القاعدة كبديل لها في حالة سقوطها.

ومن ثم، وقعت قوىٰ المعارضة الوطنية –وخاصة الليبرالية منها– في معضلة العلاقة بين الإصلاح من الداخل وقدر الاستعانة بالضغط أو التدخل من الخارج. وقد تمايزت اتجاهات التعامل مع هذه المعضلة، وهي وإن أجمعت علىٰ رفض الاستقواء (**العسكري**) بالخارج علىٰ الداخل إلا أن

الاستعانة بالخارج (**المعونات للتحول الديمقراطي وللمجتمع المدني، ضغط الرأي العام العالمي والمؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية، ضغوط رسمية بشأن بعض القضايا، رفع مرجعية حقوق الإنسان العالمية ومنظومة قيم النظم الليبرالية** ...) حاز أولوية لدىٰ الاتجاهات الليبرالية وبعض اليسار الحقوقي. وظلت الاتجاهات الأخرىٰ تتهم القوىٰ الغربية بالرغبة في فرض نموذجها في الديمقراطية والتنمية أو بالرغبة في تدعيم مشروع الهيمنة علىٰ المنطقة بالتعاون مع إسرائيل.

ولقد تواجدت هذه المعضلة بدرجات مختلفة في الدول العربية، وبالطبع **اختبرت الثورات جميعها المعضلة تلك**، علىٰ النحو الذي يطرح السؤال التالي: كيف أدركت القوىٰ الكبرىٰ هذه الثورات؟ وما هي مداخلها للتعامل معها؟ وهل اختلف عن منطق التعامل مع « **الإصلاح** » في ظل النظم السابقة؟ وكيف ستحدد مواقفها من القوىٰ السياسية الداخلية؛ الليبرالية والقومية والإسلامية، وخاصةً في ظل صعود القوىٰ الإسلامية؟

من جهة، اتجهت الخطابات الغربية الرسمية وغير الرسمية، إلىٰ تجنب استخدام مفهوم « **الثورة الشعبية** » واستخدام "change, resurgence, uprising" ووصف ما يجري في مصر وتونس، بأنه تحول ديمقراطي وليس إعادة بناء نظم جديدة.

كذلك ركزت هذه الخطابات علىٰ اللاعنف من جانب هذه الثورات وعلىٰ أنها ثورات للشباب. ولقد حظىٰ « **شباب الثورة**» اهتمامًا كبيرًا متعدد المستويات من جانب الخارج، في وقتٍ لم يكن لهذه الثورات، أيديولوجية أو رأس أو أذرع، بل لم يحكم الثوار في مصر وتونس ومن ثم تأكد أنها ثورات ذات نموذج جديد، سمىٰ: « **الثورات الشعبية من أجل الإصلاح** » أو «**ثورة للإصلاح** » revo form، تغيير من أجل الديموقراطية... وعلىٰ نحو أثار السؤال: ما درجة أو التغيير الجذري في بنية المجتمع والنظام المستهدفة؟ ومن القادر علىٰ تنفيذها، ونحو أي وجهة؟

وهكذا، بدت الساحة مفتوحة أمام تدخلات خارجية في العملية السياسية وفي وقت لم تكن قد اتضحت بعد ملامح

التيار السياسي الرئيس لقيادة الثورة، وهكذا ازدادت معضلة الداخل/ الخارج مع الثورات.

وكان علىٰ «**الخارج**» أن يعد للتعامل مع الساحة الداخلية بقواها المنظمة الجديدة والتقليدية، وبقواها غير المنظمة أيضًا. وذلك ليحتوي هذه الثورات وليؤثر في مسارها، بما لا يتعارض ومنظومة قيمه السياسية، وما لا يتعارض مع مصالحه، والأمران شديدي الارتباط. وبالتالي، فإن التأثير في مستقبل المسار السياسي للثورات التي تريد بناء نظام جديد كان هدفًا استراتيجيًا، تنافست مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكية والأوروبية علىٰ تحديد ملامحه وخصائصه بل والإعلان أن توافر هذه الخصائص هي شرط الحصول علىٰ المساندة والمعونة. وسرعان ما لحقت بها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية حين أفصحت عن «**مشروطية**» معوناتها الرسمية إما بالتأجيل أو التباطؤ في حين كانت المعونات للمجتمع المدني -الليبرالي- تتدفق بلا حساب. ومن ثم، يبدو علىٰ ضوء خبرة الأشهر السابقة علىٰ الانتخابات التشريعية في مصر وانتخابات المجلس التأسيسي

في تونس كيف أن نمط التدخلات الخارجية –حتىٰ حينه– يشير إلىٰ السعي لتغيير الرموز وليس لتغيير الأبنية والتوجهات حفاظًا علىٰ روابط المصالح ولو مع وجوه جديدة. وهو النمط الذي يتعارض ومطالب الثوار الأحرار بتغييرٍ كامل.

ومن جهةٍ أخرى، لقد اختبر تجدد هذه المعضلة (**أي الإصلاح بين الداخل والخارج**) مع أمرين؛ الأوضاع الاقتصادية، والصعود الإسلامي علىٰ الساحة السياسية والمجتمعية. فبدلا من الاعتماد علىٰ الذات بدرجة أكبر، كما تجسد في نموذج الثورة، وبدلا من التنافس الرشيد بين القوىٰ التي أجمعت علىٰ إسقاط المستبدين بن علىٰ ومبارك، اتجهت مصر وتونس، نحو الخارج لطلب الدعم الاقتصادي، كما اتجهت –داخليًا– إلىٰ استقطاب سياسي وفكري شديد الوطأة بين القوىٰ السياسية المختلفة: الليبرالية، اليسارية، القومية والإسلامية، فهل سيعود من جديد الربط بين الفزاعات الإسلامية وبين استقرار النظم الانتقالية وبين الدعم الخارجي؟ ويمثل هذا الربط أخطر

القيود والضغوط التي يمكن أن تنال من روح الثورات، والتي ستمثل مدخلاً أساسًا لاحتواء الثورات وإجهاضها من الخارج، ويزيد من خطورة هذا التدخل الخارجي (**السلبي**) انفراط التوافق السياسي والاجتماعي الذي تحقق خلال الثورتين من ناحية وتداعيات الثورة المضادة في الداخل من ناحية أخرىٰ، وفي وقت عاودت القوىٰ السياسية التقليدية تنابذاتها السياسية، ولم تتمكن القوىٰ الثورية الحقيقية من تحقيق اختراق يحافظ علىٰ الحالة الثورية.

من أبرز الملامح التي حازت الاهتمام في الثورات الشعبية العربية، بعد سلميتها (**علىٰ الأقل من جانب الثوار**)، وخاصة في مصر وتونس، أنها تحمل صعودًا جديدًا للإسلاميين، بكافة تياراتهم إلىٰ ساحة السياسة، ليس كقوىٰ معارضة محظورة أو محاصرة أو متهمة وملاحقة بكافة أنواع التهم، ابتداءً من الإرهاب إلىٰ المسئولية عن تخلف الأمة ووقوعها في الاستبداد...إلخ، ولكن كقوىٰ مشاركة، كثائرين أو كمنافسين علىٰ ساحة التغيير السياسي والاجتماعي المأمول. وفي ليبيا وسوريا، يثور التساؤل: أين دور الإسلاميين الذين قمعهم

وصفاهم النظامين؟ وفي اليمن، الصورة أكثر وضوحًا عن طبيعة قوىٰ المعارضة الإسلامية التي تقود الثورة.

وتصبح الصور واضحة تمامًا في مصر وتونس مع عودة القوىٰ الإسلامية إلىٰ ممارسة دورها في المجال العام وخاصةً بعد الانتخابات وعلىٰ نحوٍ اكتسبت معه اللعبة السياسية طابعًا خاصًا حيث تجدد، ولا أقول بدأ، جدالا امسك دائمًا بتلابيب الحياة الفكرية والسياسية منذ ما يزيد عن القرنين ألا وهو العلاقة بين الإسلام والمجتمع والدولة، ولا أقول الدين والسياسة فقط. وقد ازداد الأمر استقطابًا مع الاستعدادات للاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية في مصر ثم للانتخابات التشريعية في مصر وتونس، وعلىٰ ضوء نتائجها التي أفرزت صعودًا إسلاميًا.

ودون الدخول في تفاصيل الساحات الداخلية، فإن الاقتراب الخارجي من هذا الجانب–أي صعود الإسلاميين – **يفصح عما يلي:**

في ظل الاتجاه الأمريكي والأوربي المتزايد للعب دور الأبوة لما أسمياه « **الربيع العربي للثورات** »، وفي ظل عدم

اتجاه القائمين علىٰ إدارة المراحل الانتقالية في مصر بصفةٍ خاصة إلىٰ الاستخدام المعلن (**علىٰ الأقل**) لفزاعة التيارات الإسلامية سواء في إدارة العلاقة مع الخارج أو تشكيل الرأي العام الداخلي، تعددت رؤىٰ مراكز التفكير الأمريكية والأوروبية الاستراتيجية حول موضع هذه التيارات الإسلامية من مستقبل الحياة السياسية في المنطقة، حيث إن الخطابات الرسمية المعلنة حاولت ألا تكرر سيناريو سابق ألصق دائمًا التهم بما يسمىٰ الإسلام السياسي. بل يمكن رصد العديد من الخطابات التي تدعو لمراجعة المواقف التي ترىٰ في «**الإسلام السياسي**» تهديدًا. ولا ترىٰ ما يمنع من التواصل مع كافة التيارات السياسية في مصر وتونس وفي مقابل تزايد وتكرار ظهور هذه التحليلات الأمريكية والأوربية (**المتوازنة**) عبر عام من الثورة، إلا أنه لم تخلو هذه التحليلات وغيرها من التنبيه إلىٰ ما قد تمثله توجه هذه التيارات نحو الاستقلال الوطني من تحديات المصالح الأمريكية وخاصةً أمن إسرائيل من ناحية، وكذلك ما قد

تمثله أيديولوجية هذه التيارات الإسلامية من تهديد لركائز وقيم الديمقراطية الغربية (**الحريات والمواطنة، والمرأة والأقليات والمدنية...**)[1].

(١) توالت السيناريوهات والمقترحات بسياسات من جانب مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكي: انظر علىٰ سبيل المثال:

-. J. Scott Carpenter, "Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East, Part 1,at:
http://www.washingtoninstitute.org/templateC14.php?CID=570.13/4/2011.
http://www.rand.org/feature/north-africa-middle-east.html

وانظر علىٰ

http://arabic.washingtoninstitute.org/templateI01.php?portal=ar:

-ج. سكوت كاربنتر وديفيد شينكر، **هل سيتحول "يوم الغضب " في مصر إلىٰ ثورة؟**، 26 يناير 2011.

- دينا جرجس وديفيد بولوك، **حماية ديمقراطية مصر الناشئة**، 25 فبراير 2011.

- ديفيد ماكوفسكي، **استعراض مكاسب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل**، 7 مارس 2011.

-"The Muslim Brotherhood's Role in the Egyptian Revolution", By Steven Brooke and Shadi Hamid, **COMBATING TERRORISM CENTER MAGAZINE**, febrauary 2011. vol 4 , issue 2.

- Kay Bird , "Why the Egypt Revolution Is Good for Israel" **, foreign= = policy** , FEBRUARY 10, 2011 .
At:
http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/10/why_the_egypt_revolution_is_good_for_israel

- STEPHEN M. WALT, " 10 Reasons Americans Should Care About the Egyptian Revolution**, foreign policy** , FEBRUARY 10, 2011 .
At:
http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/10/10_reasons_americans_should_care_about_the_egyptian_revolution?page=0,2&s

وفي المقابل، حملت المواقف العلمانية وخاصةً الليبرالية (المتشددة المصرية والتونسية) اتهامات للتيارات الإسلامية بالسعي للانفراد بالسلطة بل وحملت هذه المواقف رفضًا للمرجعية التي تنطلق منها هذه التيارات باعتبارها إقحامًا للدين في السياسة، وتلاعبًا بالإرادة الشعبية باستخدام ورقة الإسلام.

واقترنت هذه المواقف قبل الانتخابات التشريعية وبعدها باتهامات ضمنية وعلنية من رموز علمانية (**مصرية**) بأن هناك ميلا من المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، وكذلك رئيس الوزراء المصري حينئذ (**د.عصام شرف**) للإسلاميين، بل بأن هناك تحالفًا ضمنيًا بين المجلس وبين الإخوان. وعلىٰ ضوء العلاقات القوية بين المؤسسة العسكرية المصرية والولايات المتحدة يمكن أن نتساءل: إلىٰ أي حد تعبر هذه المواقف والاتهامات (**إن صدقت**) عن تغير في التوجه الاستراتيجي الغربي نحو صعود دور الإسلاميين في الحياة السياسية في الدول العربية –وخاصةً وتونس– بعد الثورات؟ وهل هناك

---

ms_ss=reddit&at_xt=4d587c56acb91018,2.

فرصة لتدعيم الحوار الأمريكي –الأوربي مع الإسلاميين، والذي ظهر في ظل النظامين المصري والتونسي السابقين؟ هذا السؤال تمت الإجابة عليه بوضوح بعد الانتخابات في الدولتين: فقبل الانتخابات التشريعية في مصر ظلت الاتصالات الرسمية الأمريكية والأوربية محدودة وعلىٰ مستويات دينا، وتغير الأمر بعد الانتخابات حيث ارتفع مستوىٰ الاتصال الأمريكي الرسمي (**نواب وزير خارجية ونائب الرئيس الأمريكية)** مع جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة. ولكن ظلت التساؤلات قائمة حول توجه العلاقة الجديدة من الجانين: احتواء وتعاون أم صدام بمواجهة؟

ولم تتوافر الشفافية الكافية من الجانبين لتوفير الإجابات عن مسار العلاقات الجديدة، بقدر ما توافرت مؤشرات قليلة عن توجه حزب الحرية والعدالة للانفتاح علىٰ الولايات المتحدة (**زيارة وفد الحزب إلىٰ الولايات المتحدة وبريطانيا قبل بداية حملة الانتخابات الرئاسية رسميًا**).

وفي المقابل، لم تخل الساحة الإقليمية والداخلية من أحداث ساهمت في تأزيم مناخ العلاقات، حيث كشفت عن

توجهات دفينة تجاه الثورات وتجاه الإسلاميين بصفة خاصة لا يمكن أن تمحوها الخطابات المعلنة « **المتوازنة** ». ونذكر منها **على سبيل المثال ما يلي**:

من ناحية، دلالة توقيت عملية اغتيال بن لادن (**مايو** 2011) وكيفية الإعلان عنها: ففي وقتٍ تركزت فيه اهتمامات العالم علىٰ ثورات الشعوب العربية السلمية في مواجهة آلات قمع النظم المستبدة، وفي وقتٍ بدا أن الصور النمطية للشعوب العربية في أعين «**الغرب**» تجد فرصة سانحة للتغيير، فإذا بهذه العملية التي حظت بتغطية إعلامية هائلة تستعيد للأذهان ما سمىٰ « **الإرهاب الإسلامي** »، وتجدد النقاش من جديد حول العلاقة بين الإسلام والعنف، وذلك في وقت تركزت فيه الاهتمامات علىٰ « **اللاعنف** » في الثورات الشعبية العربية، وعلىٰ غياب خطابات معلنة معادية للغرب بين أهداف ومطالب الثوار. ثم توالىٰ التركيز الإعلامي علىٰ تجدد نشاط القاعدة في اليمن، وفي المغرب العربي، وفي شرق أفريقيا، بل وفي مصر.

ومن ناحية أخرى، تجديد التحالف العضوي الأمريكي

الإسرائيلي الذي جسدته وقائع استقبال نتنياهو في الكونجرس وخطابه أمامه 24/ 5/ 2011، وما لقاه من مساندة غير مسبوقة من أعضاء الكونجرس الذين استقبلوا فقراته ليس بالتصفيق الحاد فقط ولكن بالوقوف المتكرر بكثافة وصلت إلىٰ أكثر من ثلاثين مرة.

ولم يكن النصف الأول من الخطاب، عن الوضع في المنطقة بعد الثورات، إلا صرخة هلع تتغلف بالتهديد الضمني والصريح لكل مشروع المقاومة في المنطقة، وهو المشروع الذي لابد وأن تعطي له الثورات العربية زخمًا، في حالة تحقيق أهدافها ومطالبها ولعل مغزىٰ هذا الخطاب يكتمل علىٰ ضوء رؤىٰ إسرائيلية أخرىٰ عن مآل الثورات المأمول ألا وهو التحول إلىٰ حروب أهلية ومزيد من التفكيك والانقسامات في الدول العربية وفيما بينها!

ولقد تأكدت دلالات هذا التدعيم للتحالف الإسرائيلي الأمريكي العضوي في مواجهة عواقب الثورات خلال الزيارة الثانية لنتنياهو للولايات المتحدة في أقل من عام من اندلاع الثورات وفي وقت تزايد فيه التهديد الغربي والإسرائيلي

لإيران.

ومن ناحية ثالثة، جاءت أزمة منظمات المجتمع المدني الأمريكية العاملة في مصر بدون تصريح خلال وعقب الانتخابات التشريعية لتطرح كل أبعاد التدخلات الناعمة الأمريكية للتأثير في توازنات القوىٰ السياسية المتنافسة لصالح ما يُسمىٰ القوىٰ الليبرالية والقوىٰ الثورية الشابة، وذلك في وقت تصاعدت فيه المواجهات وتكررت أكثر من مرة (**أحداث محمد محمود، أحداث القصر العيني**) بين «**الميدان**» وبين الداخلية والمجلس العسكري. وكان الإفراج عن المتهمين الأمريكيين –تحت المحاكمة– وسفرهم إلىٰ الولايات المتحدة بتدخل قضائي مصري من أكثر الأمور دلالة علىٰ الضغوط الأمريكية من ناحية واختبار المواقف الإسلامية من ناحية أخرىٰ وكذلك مواقف المجلس العسكري المصري تجاه استمرارية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية رابعة، استمرت الاتجاهات الناقدة والمهاجمة لصعود الإسلاميين وخاصةً في دوائر الكونجرس الأمريكية

ودوائر سياسية أوربية يمينية بالأساس، ناهيك عن دوائر الإعلام الأمريكي والأوربي والتي نحت إلىٰ اتهام أوباما بأنه سمح للإسلاميين في مصر بالوصول إلىٰ الأغلبية البرلمانية والمنافسة علىٰ الرئاسة المصرية.

ومن ناحية خامسة، توالت المؤشرات علىٰ سلوك أمريكي يرتاب ويتخوف من «**الإسلاميين**»، ومن ثم يجمع بين أدوات عدة لإدارة العواقب المرتقبة بأساليب القوة الناعمة والاحتواء وليس الصدام والمواجهة، سواء باتفاق مع المجلس العسكري أو بدون ذلك. **فعلى سبيل المثال:**

عدم تقديم المساعدات التي سبق وأعلن عنها اجتماع الـ 20 في إيطاليا في يوليه 2011م، وكذلك إعطاء الضوء الأخضر للسعودية ودول الخليج الأخرىٰ لعدم تقديم ما وعدت به من معونات حتىٰ تتجلىٰ الصورة السياسية، إيفاد مبعوث للحريات الدينية وشئون الأقليات بعد احتدام أحداث الفتنة الطائفية المدبرة وخاصةً أحداث ماسبيرو في أكتوبر 2011م، نشاط منظمات حقوق الإنسان العالمية (**هيومان رايتس ووتش**) لتقديم المقترحات والتقارير عن

القوانين واللوائح الواجب علىٰ مجلس الشعب الجديد الاهتمام بها حمايةً للحريات وحقوق الإنسان وخاصةً الأقليات.

وفي مقابل هذا التوجه العام الراصد والمراقب والمتدخل بنعومة والمقترن بخطاب معلن «**متوازن**»، كان الخارج مازال حاضرًا غائبًا في خطابات القوىٰ السياسية الحزبية وغيرها والمجلس العسكري، فضلا عن حضوره في المعارك السياسية التي ازدادت استقطابًا بين الثوري والإصلاحي، وبين الإسلامي والعلماني، وبين المدني والعسكري.

والجدير بالملاحظة هنا أمرين:

على جانب، اصطفاف القوىٰ العلمانية (**ليبرالية وقومية ويسارية**) في مواجهة العسكري والإسلاميين حتىٰ مارس 2012م.

وعلى جانب أخر، ظل السؤال التالي مطروحًا دون إجابة شافية: هل الزخم لمشروع المقاومة الحضارية في المنطقة تحقيقًا لأهداف الثورات في التغيير الحضاري وليس مجرد

تغيير سياسي تقليدي؟ وهل لابد وأن يكون معاديًا للغرب، وهل صعود الإسلاميين لقيادة هذا المشروع عبر انتخابات حرة يعني بالضرورة مرحلة جديدة من العداء للغرب تكرر المراحل السابقة من الصدام سواء في ظل القوميين أو غيرهم ابتداءً من مشروع محمد علي الإصلاحي في مصر وغيره من مشروعات الإصلاح في العالم العربي والإسلامي؟ وفي المقابل، هل صعود قوىٰ ليبرالية أو علمانية بصفةٍ عامة لا يعني إمكانية الصدام مع الغرب؟ أليس المحك الآن هو «**الوطنية**» والحضارية من أجل القوة والاستقلال والعدالة الاجتماعية؟ وهل يقبل الغرب في غمار أزمته العالمية المشار إليها سابقًا، مشروعات تحرر وطني وإقليمي تزيد من تحدياته، أم لن يقبل سوىٰ مشروعات تغيير وفق نموذجه الحضاري واتساقًا مع منظومة مصالحه؟ ومتىٰ يمكن للغرب أن يتخلىٰ عن تدخله الناعم في مصر وتونس حتىٰ الآن[1]؟

(١) بعد الانتهاء من الدراسة وخلال إعداد الحولية للطباعة جرت التطورات الهامة في مصر من جراء الصدام المفتوح بين الإخوان والمجلس العسكري منذ مارس 2012م وعلىٰ نحو اصطفت من القوىٰ العلمانية مع المجلس

إن الخارج بقدر ما يستهدف احتواء وإعادة توجيه مسار الثورات بقدر ما يمثل تحديًا لجميع القوىٰ الوطنية –مهما اختلفت مرجعياتها، يمكن مواجهته بسبل متضافرة يسهم كل فريق وطني فيها بما يُسر له، كما يمكن مواجهته لتقليص سلبياته وتعظيم المكاسب من الانفتاح عليه وإدارة العلاقات معه علىٰ أساس من المصالح المشتركة والتوازن. كل ذلك في إطار رؤية حضارية للتغيير المنشود وليس في إطار تبعية من نوع آخر تنتج هذه المرة من عملية تغيير سياسي علوية وشكلية من أجل حرية ولو بدون كرامة واستقلال وطني.

(ب) من الاحتواء إلى المراقبة إلى التدخل العسكري إلى الضغط الحذر (البحرين، اليمن، ليبيا، سوريا):

إذا كانت الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي استخدمت تجاه ثورتي مصر وتونس علىٰ نحو أفرز نمط التدخل للتقييد وتشكيل المسار، فإن أنماط أخرىٰ من التوجه ظهرت تجاه الحالات الثورية الأخرىٰ التي امتد كفاحها

العسكري في عملية انقلابية علىٰ الإسلاميين وعلىٰ الثورة باستخدام أوراق القانون والقضاء علىٰ نحو مكن لعودة أركان النظام السابق للحركة بقوة: فهل كان الخارج بعيدًا؟؟؟.

طويلا قبل حسم المواجهة مع النظم القائمة.

ويعكس اختلاف أنماط التدخل الأخرىٰ –كما سنرىٰ– كيف أن «**التعامل الخارجي**» مع ثورات المنطقة إنما يتعامل مع « **نظم فرعية إقليمية** »: الخليج، المشرق العربي (**دول الطوق أو دول المواجهة مع إسرائيل سابقًا**)، شمال أفريقيا. وفي حين يتفوق الدور الأمريكي تجاه الخليج وتجاه اليمن والبحرين ويبرز الدور الأوروبي بدرجة أكبر تجاه تونس وليبيا، فإن الفاعلين يتقاسمان الأدوار في سوريا ومصر.

فتجاه البحرين، جاءت مواقف خارجية باردة جامدة لا تتقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان إلا بكلمات بلا لونٍ أو طعم، بل تم تبني الخطابات الرسمية البحرينية المتهمة المتظاهرين بالطائفية الشيعية وبأن إيران وراء هذه الفتنة الطائفية. وقد لعبت تحالفات واشنطن الخليجية دورها. وترك للخليج ولأول مرة أن يتحرك بنفسه لحماية « **أمنه** » أو أمن نظمه ولكن هذه المرة ليس من خارجها، كما حدث من قبل في الحرب الإيرانية –العراقية، أو غزو العراق للكويت وما تلاها. فلقد تم احتواء الحالة الثورية في البحرين بقوات

درع الجزيرة (**بقيادة سعودية**)، في ظل مباركة أمريكية وأوربية، لم تريا فيه تهديدًا لسيادة دولة، وكذلك بمباركة إقليمية عربية صريحة أو ضمنية.

مما يعني أمرين: من ناحية، بداية تكاتف النظم في مواجهة الشعوب، تحت ذرائع عديدة ناسين حقيقة الحرية المفقودة للجميع، وأن جميع « **المنح والعطايا المادية** » لا يمكن أن تشتري سكوت الشعوب لفترة طويلة. ومن جهة أخرىٰ تشير الحالة البحرينية إلىٰ امتداد النظام الأمني الخليجي ليضم ملكيات أخرىٰ؛ الأردن والمغرب، حيث قبلت الدولتين كعضوين مراقبين في مجلس التعاون الخليجي مما يعكس تقنينًا ومؤسسية لتحالفات سياسية سابقة بين ما يمكن وصفهم بالملكيات المحافظة. ولقد بدت تلك التحالفات وكأنها تهدد المنطقة –في حالة نجاح ثورات أخرىٰ– بالعودة إلىٰ حالة حرب باردة بين نظم جديدة وبين نظم لم تشهد ثورات. إلا أن اتجاه المغرب، والأردن –بدرجة أقل– إلىٰ إصلاحات دستورية وسياسية لابد وأن يزيد من حرج حلفائهما في مجلس التعاون الخليجي. بل لابد وأن يزيد من

ردود فعل الدولة السعودية للحفاظ علىٰ أمن نظامها في مواجهة موجة الثورات. فهل يكون ذلك بالاعتماد بدرجة أكبر من ذي قبل علىٰ الذات أم التحالف بدرجة أكبر مع «**الخارج**» في مواجهة الثورات في المنطقة حتىٰ ولو كانت ضد نظم كانت غير صديقة للسعودية مثل ليبيا أو سوريا أو ضد نظم حليفة سابقة (**مصر وتونس**)، وذلك باستخدام أدوات المعونة الخارجية لها؟

واستكمالا لمشهد البحرين يأتي مشهداليمن ليقدم دلالات إضافية عن وضع «**نظام الخليج الفرعي**» في حسابات الولايات المتحدة تجاه الثورات. فيمكن وصف المواقف الناجمة عن هذه الحسابات بالمراقبة عن بعد والتي تكشف عن نوعٍ من مناهضة الثورة أكثر من مساندتها، وهو ما كشفت عنه أيضًا المبادرة الخليجية لإيجاد تسوية للمشهد الثوري في اليمن لصالح الخروج الآمن للرئيس علي عبد الله صالح من أجل مرحلة انتقالية يقودها نائبه، ولو عبر انتخابات وبرغم من صمود وإرادة شعب اليمن إلا أنه لم يستطع أن يكسر تمامًا مقاومة النظام المستبد، ولم يستطع أن يُعبئ إلا مجرد

المساندة اللفظية لحقوق الثوار ومطالبهم. ولا يرجع ذلك فقط إلىٰ التخوف الأمريكي من تحول اليمن إلىٰ ملجأ آمن لتنظيم القاعدة، كما يعتقد البعض، وكما روج لذلك الرئيس علي صالح، ولكن يرجع أيضًا إلىٰ حسابات تتصل بمنظومة الخليج ككل، في اتصالها باقتراب إيران من المنطقة، سواء من خلال البحرين أو الحوثيين من في اليمن قبل. وفي المقابل، فإن استمرار صمود الثوار بطريقة سلمية، مع إمعان النظام في قمعهم والإفراط في استخدام العنف، دفع بعض الاتجاهات بالدعوة إلىٰ مجرد تغيير الرئيس برئيس آخر مع إبقاء بقية الأوضاع علىٰ ما هي عليه، ولعل تجميد دور نائب الرئيس في اليمن بعد إصابة علي صالح ونقله إلىٰ السعودية (**وكانت الإصابة دافعًا إجباريًا لخروجه**) لتدل علىٰ قدر المعايير المزدوجة الخارجية التي تواجهها الثورات العربية، مما يؤكد أمرًا واحدًا وهو أن اندلاع الثورات وفرص نجاحها هو فعل داخلي بالأساس، وعلىٰ ثوار اليمن ألا يعتمدوا علىٰ الخارج للضغط علىٰ نظام صالح، ولكن شريطة ألا تنجر البلاد، بحكم طبيعة بنيتها الاجتماعية وبنية نظامها السياسي إلىٰ حرب أهلية

لن تزيد، مثلها مثل الوضع في ليبيا، الوضع الإقليمي إلا خطورة مما يشكل عبءً علىٰ الثورات الأخرىٰ التي نجحت في إسقاط رموز وقيادات نظمها السابقة، وما زالت تناضل لإعادة بناء النظام وهو وضع مصر وتونس بصفةٍ خاصة.

وفي ليبيا ، طالب الثوار في بنغازي، بالتدخل العسكري للمجتمع الدولي لحمايتهم من هجوم قوات القذافي علىٰ شرق البلاد. وبالرغم من تباطؤ الاستجابة، حتىٰ صدور قرار في مجلس الأمن، ثم نقل قيادة العمليات العسكرية التي دشنتها بريطانيا وفرنسا، إلىٰ الناتو، إلا أن نمط هذا التدخل العسكري، وعلىٰ النحو الذي بدا عليه وتطور عبره أثار السؤال حول دوافعه وعواقبه علىٰ احتمالات تقسيم ليبيا، وخاصةً علىٰ ضوء عدم قدرته –أو عدم رغبته– في حسم القضاء علىٰ نظام القذافي، بسرعة ودون تكلفة إنسانية ومادية تحملها الشعب الليبي.

فمع امتداد العمليات لما يقرب من الأربعة شهور دون حسمٍ للمواجهة بين نظام القذافي وبين الثوار، ومع تطور المواقف الأوربية والأمريكية المساندة للمجلس الوطني

الانتقالي في بنغاري (**الاعتراف الرسمي به، والدعم المالي والعسكري والسياسي**)، وتمهل أو تباطؤ أو حذر الهجمات العسكرية علىٰ قوات القذافي، ثم شكوىٰ قادة الثوار والمعارضة من تأخر الدعم المادي من الغرب، بل والحديث عن الوضع السياسي بعد القذافي قبل إسقاطه تكرر السؤال: ما مآلات هذا التدخل الذي رحب به الجميع في البداية علىٰ اعتبار أنه جاء لحماية المدنيين في بنغاري، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في حينه؟ والجدير بالملاحظة أن هذا التدخل العسكري لم يثر من النقاش في الأوساط العربية والغربية قدر ما أثاره من قبل التدخل العسكري للناتو في كوسوفا 1999.

فإن هذا الأخير جسد الجدال بين المدافعين عن سيادة الدول القومية ضد التدخلات باسم الاعتبارات الإنسانية، وبين المدافعين عن حقوق المسلمين في الدفاع عنهم ضد الإبادة والتهجير، وبين المهاجمين للأهداف والمطامع الاستراتيجية الغربية ولو علىٰ حساب سيادة الدول أو حماية الأقليات القومية، وبين المحذرين من عواقب مثل هذا التدخل المنفرد في حالات مستقبلية في العالم العربي وغيره.

وبالفعل كان التدخل الأمريكي المنفرد للعدوان علىٰ أفغانستان 2001 ثم العراق 2003 وما تلاهما من استدعاء للناتو قد ترجم مصداقية المخاوف في 1999. وإذا كانت التدخلات الخارجية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في أرجاء العالم الإسلامي، قد فجرت اعتراضات وجدالات مهمة، إلا أن الجدير بالملاحظة، وبالرغم من المناخ الثوري في المنطقة العربية، أن تدخل الناتو في ليبيا لم يلق اهتمامًا كافيًا ولم يتعرض لانتقادات ظاهرة؟ لماذا؟ أليس تدخلا عسكريًا خارجيًا لحسم مآل ثورة يحمل مؤشرات سلبية عن مدىٰ تعقد خريطة الثورات ومدىٰ قدراتها علىٰ الاستقلال المستقبلي، ناهيك عما يطرحه من تعقيدات أمام الحسابات المصرية والتونسية خلال المراحل الانتقالية للثورة؟

وألا يحمل هذا التدخل العسكري مؤشرًا عميق الدلالة عما أضحت عليه بنية النظم الاستبدادية من تجذر علىٰ نحوٍ يصعب معه نزعها بجهود وطنية فقط في حالة مثل ليبيا ومن قبلها اليمن والبحرين؟ فما بالك بسوريا إذن؟

وتبقىٰ سوريا حالة أكثر تعقيدًا، فلقد تصاعدت تدريجيًا

الإدانة الخارجية للنظام وأساليب الضغط السياسي والاقتصادي: فمن ناحية: المبادرة الفرنسية البريطانية لعرض الأمر علىٰ مجلس الأمن، وهي المبادرة التي اعترضت عليها روسيا فحالت دون استكمالها حتىٰ الآن، ومن ناحية أخرىٰ الإعداد لإحكام الحصار الاقتصادي علىٰ أساس أن قدرات النظام الاقتصادية محدودة وقد بدأت تتهاوىٰ بالفعل ما ينذر بعدم القدرة علىٰ الصمود طويلا. ومن ناحية ثالثة، فإن الخيار العسكري –كما في حالة ليبيا– ما زال مستبعدًا، فإلىٰ جانب أن المعارضة السورية في الداخل والخارج رفضت في البداية هذا النمط من التدخل –علىٰ عكس ما حدث في ليبيا– فإنه يبدو أن الحسابات الأمريكية والأوروبية –وكذلك الإسرائيلية– تتجه لاحتواء الوضع في سوريا علىٰ ما هو عليه من تصاعد انتظارًا إما سقوط النظام بضغط داخلي متزايد، وهو أمر ذو تكلفة عالية بالنسبة للشعب السوري في مواجهة نظام بعثي علوي عتيد، وإما انتظارًا لانفجار أهلي داخلي بين طوائف بدأت نذره في الظهور، وهو أمر ذو تكلفة عالية أخرىٰ بالنسبة لاستقرار الشام برمته بطوائفه المتداخلة عبر الحدود.

والسيناريوهان يصبان في جانب الرؤية الإسرائيلية عن مآل تأثير الثورات علىٰ أضلاع مثلث المقاومة العسكرية (**سوريا، لبنان، حماس**) ضد مشروعها: هل ستنجح الثورة في سوريا وتدعم من استمرار هذه المقاومة أم ستتعثر الثورة ويتم احتواؤها مما ينعكس في عدم استقرار إقليمي ممتد لا يستفيد منه إلا إسرائيل.

بعبارة أخرىٰ، إذا كانت القوىٰ الكبرىٰ وإسرائيل تراهنان علىٰ استمرار النظام السوري –مقيدًا ومحاصرًا بحجة قمعه لثورته– فإن هذا الوضع سيزيد من مكاسب إسرائيل، حيث إن النظام السوري قبل الثورة عليه لم يكن يمثل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل، بقدر ما كان مصدرًا لمساندة حزب الله وحماس. ومن ثم، ليس هناك ما يبرر بعض المقولات العربية المعلنة، أو المسكوت عنها، من أن عدم مساندة النظام السوري الآن تعني ضربة لمشروع المقاومة ضد إسرائيل، فإن المقاومة الحقيقية تنبع من الشعوب وليس حكام النظم المستبدين، وستزداد هذه المقاومة قوة إذا استرجعت هذه الشعوب حريتها وكرامتها، ونعمت بالعدالة الاجتماعية. وهذا هو نمط

المقاومة الذي تخشاه إسرائيل والولايات المتحدة، ولذا لا عجب أن يكون استمرار التردي في سوريا –دون قدرة الثوار علىٰ الحسم– يصب في صالح الحسابات الإسرائيلية والأمريكية في وقتٍ يتجدد فيه الحديث –بهزلٍ كالعادة– عن مفاوضات سلام جديدة بين الفلسطينيين وإسرائيل، بدون أن يتوافر للجانب الفلسطيني من غطاء مساندة الآن، إلا الشعوب العربية، وبوادر سياسة مصرية جديدة.

ومع تصاعد قمع نظام بشار البعثي للثورة السورية الممتدة، تحولت الثورة إلىٰ الخيار العسكري كرد فعل لضعف الضغط العربي والدولي علىٰ النظام بل ووضوح لعبة الصراع الدولي الجديد بين روسيا والصين وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، تلك اللعبة التي يتم اختبارها علىٰ أرض سوريا وحولها حيث انضم حلفاء إلىٰ كل من الجانبين: فقد انضم إلىٰ جانب النظام كل من إيران والعراق وحزب الله، بينما انضم كل من السعودية ولبنان وتركيا إلىٰ قوىٰ الثورة من ناحية أخرىٰ. ومازالت توازنات القوىٰ الدولية والإقليمية هي المحك والفيصل من حيث

درجة مساندة الثورة من عدمه أو الضغط علىٰ النظام من عدمه. وبهذا تصبح الحالة السورية الأكثر وضوحًا من حيث تأثير حسابات التدخلات الخارجية، في وقتٍ يستمر فيه صمود الداخل السوري في تضحياته وثورته. فمتىٰ تتخلىٰ روسيا وحلفاؤها عن الأسد، والأهم كيف يمكن دعم الثورة السورية في خيارها العسكري؟

وبالنظر إلىٰ الخريطة الكلية لمجمل ثم أنماط التدخلات الخارجية الغربية في الثورات العربية عبر العام الأول من عمر هذه الثورات، يتضح لنا أن مرجع تعدد الأنماط هو اختلاف «**الحالة الثورية** » من دولة لأخرىٰ، نظرًا لاختلاف البنىٰ المجتمعية وبنىٰ النظم السياسية الاستبدادية، علىٰ ما بينها من قواسم مشتركة تفسر طول عمر استبدادها.

ومن ناحية أخرىٰ، يتضح أن الاقتراب الخارجي من الثورات هو اقتراب من نظم فرعية عربية، وليس من نظام عربي واحد، ووفق حسابات المصالح وتوازنات القوىٰ الإقليمية العالمية حول كل منها.

كما أن مجمل حالة عدم الاستقرار الممتدة الناجمة عن

تعثر الثورات وعن تداعيات هذا التعثر علىٰ حالة هذه البلدان، إنما يخلق بيئة مهددة لتجربة مصر وتونس في التغيير من ناحية، ومهددة أيضًا من ناحية أخرىٰ بحالة استقطاب جديدة في المنطقة بين « **الثوريين** » وبين المحافظين. وهما أمران يصبان في مصالح المشروع الغربي الصهيوني وليس في نهضة المنطقة.

ومن ثم، وعلىٰ ضوء كل ما سبق، فإن الثورات وإن لم تندلع بمؤامرات خارجية، إلا أن التدخلات الخارجية فيها ذات ملامح واضحة ومتعددة الأدوات، والتحذير من هذه التدخلات وعواقبها علىٰ النماذج الحضارية للتغيير ليس حديثًا بنظرية المؤامرة تستسيغه الشعوب العربية كما يدعي البعض، ولكنه حديث بمؤشرات عن توجه خارجي لاحتواء وتقييد وربما إجهاض الثورات منعًا لتحقيق أهداف شعوبها التي قامت بها.

الثورات بين الجوار الإقليمي وبين الجوار الحضاري

obeikandl.com